حكامة المالية العامة في اطار القانون العضوي رقم 18–15 المتعلق بقوانين المالية

Public financial governance within the framework of the Organic Law No. 18-15 relating to the Finance Laws

د. بن صاولة صراح[1]، د. بزار محمد سفيان[2]

BENSAOULA Sarah[1], Bezzar Mohammed Soufyane[2]

[1] جامعة أبي يكر بلقايد تلمسان)الجزائر(، sarah.bensaoula@yahoofr

[2]المدرسة العليا لادارة الأعمال تلمسان)الجزائر(، mohammedsoufyane.bezzar@yahoofr

تاريخ الاستلام :2024/01/13 تاريخ القبول:2024/01/23 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

ان القانون العضوي رقم 18–15 المتعلق بقوانين المالية يهدف إلى تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة، و كذا تحسين الإجراءات المحاسبية والمالية لضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية. كما يهدف أيضًا إلى تعزيز الضوابط المالية والرقابية لضمان حماية الموارد المالية العامة وتجنب الفساد وسوء الإدارة. و لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نبين متطلبات الحكامة على مستوى ميزانية الدولة من خلال إرساء مجموعة من المبادئ المتمثلة في الشفافية، المصداقية و الديمقراطية التشاركية. و من بين نتائج الدراسة أن الإصلاح المالي العمومي لا يستجيب الى متطلبات الحكامة نظرا لمجموعة من التحديات التي تواجهه.

كلمات مفتاحية: القانون العضوي رقم 18–15، الحكامة المالية ، التسيير العمومي ، ميزانية الدولة.

Abstract:

Organic Law No. 18-15 relating to financial laws aims to enhance efficiency, transparency and accountability in the management of public funds, as well as improving accounting and financial procedures to ensure that public funds are used efficiently and effectively. It also aims to strengthen financial and supervisory controls to ensure the protection of public financial resources and avoid corruption and mismanagement. Through this study, we have tried to clarify the requirements of governance at the state budget level by establishing a set of principles represented in establishing transparency, credibility, and participatory democracy. Among the results of the study is that public financial reform does not respond to governance requirements due to a set of challenges it faces.

Keywords: Organic Law No. 18-15, Financial Governance, Public Management, State Budget.

JEL Classification Codes: G18, H30.

المؤلف المرسل: بن صاولة صراح، **الإيميل:** sarah.bensaoula@yahoo.fr

1.مقدمة:

في اطار اصلاح المالية العامة، تم تحديث النظام الميزاني وتحويله إلى نظام ميزانية البرامج عن طريق توحيد ميزانيتي التسيير والتجهيز في حساب واحد. و تضمن هذا التوحيد إنشاء بنود جديدة للاعتمادات ترتقب أربعة مدونات جديدة تسمح بتصنيف كل النفقات. ان القانون العضوي من شأنه التغيير الجذري لمنظومة المحاسبة العمومية. يهدف هذا القانون الجديد إلى إصلاح وتطوير الأنظمة والإجراءات المحاسبية العامة للدولة، بما في ذلك القوانين واللوائح والسياسات المالية، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الأموال العامة. ويشمل ذلك تحسين الضوابط المالية وتعزيز الرقابة ، ضمان استخدام فعال للموارد المالية العامة والحد من الفساد. حيث أن القانون العضوي رقم 18-15 يشمل العديد من النقاط الهامة المتعلقة بالمحاسبة العمومية مثل تنظيم الحسابات العمومية والإيرادات والمصروفات والمراقبة المالية. كما يحتوي القانون على تفاصيل حول الجهات المسؤولة عن تطبيقه والعقوبات في حالة مخالفته.

كما أن المرسوم التنفيذي رقم 20-354 الصادر في 30 نوفمبر 2020 حدد العناصر المكونة لتصنيف أعباء الميزانية العامة لكل فئة فرعية من المستوى الأول. كما قام بإحالة تعيين العناصر الفرعية لبعض التصنيفات إلى القرارات التطبيقية. (المالية، 2023). اضاقة الى ذلك تلعب المديرية العامة للخزينة والتسيير المالي دوراً رئيسياً في عملية العصرنة. وظيفتها تشمل تحديث وتطوير إدارة الخزينة والتسيير المالي لتلبية متطلبات العصرنة والتكنولوجيا الحديثة. وتهدف هذه العملية إلى تحسين الكفاءة والشفافية وتقديم خدمات مالية تتسم بالجودة والاحترافية.

ان الجزائر و بهدف تحسين تسيير المالية العامة و من أجل مواكبة موجة الإصلاح في العالم قامت منذ 2001 باعداد و تطبيق مجموعة من البرامج الإصلاحية في اطار القانون العضوي لقوانين المالية 18-15.

و في هذا الاطار تتمثل إشكالية الدراسة في ما يلي:

هل يستجيب القانون العضوي 18-15 لمتطلبات الحوكمة المالية العامة؟

و من أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة كما يلي:

- أهم أسباب اصدار القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية،

- المحاور الكبرى للإصلاح التي جاء بها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية،
- الأساس الجديد لميزانية الدولة،
- تجسيد مبدأ الحكامة عند اعداد واعتماد قانون المالية،
- ما مدى تحقيق القانون العضوي لمتطلبات الحكامة المالية.

2. أهم أسباب اصدار القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية

ميزانية الوسائل التي تم تطبيقها سابقا في الجزائر في اطار القانون رقم 84-17 كانت تحتوي على عدة نقائص أهمها:

- أنها ميزانية وسائل لا ميزانية أهداف،
- عدم ادماج ميزانيتي التسيير و التجهيز في هيكل واحد،
- غياب اطار تخطيط موازناتي متعدد السنوات،
- نظام معلوماتي يخص التسيير المالي غير كاف و غير متجانس،
- وثائق الميزانية عموما صعبة القراءة و ناقصة الشفافية التي يقتضيها التسيير المالي العمومي،
- غياب المعالجة المحاسبية المناسبة لأصول و ممتلكات الدولة،
- غياب أدوات التسيير المالي.

ان القانون العضوي لقوانين المالية رقم 18-15 يحتوي على 91 مادة جاء لتثبيث المتطلبات الجديدة التي أدت الى تحديث قطاع المالية العامة، تم تفعيله خلال سنة 2023. و لقد أتى كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية، و من أهم الخصائص التي تم ملاحظتها في القانون العضوي هو أنه تم تأجيل تطبيقه عدة مرات بسبب تبني وزارة المالية مبدأ التطبيق التدرجي لمحتوى القانون العضوي نظرا للتغيرات المتعددة المفروضة على ميزانية الدولة. ان القانون القديم رقم 84-17 لا يستطيع الاستمرار في تسيير المالية العمومية بسبب محدوديته و عدم قدرته على مواكبة الإصلاح الحالي و التغيرات التي تعرفها أنظمة الميزانية.

3. المحاور الكبرى للإصلاح التي جاء بها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية

لقد سعت السلطات العامة وعبرت عن رغبتها في اصلاح النظام المالي بشكل يتماشى مع التغيرات الناتجة عن التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و غيرها. اذا بالتالي يمكن القول أن القانون العضوي لقوانين المالية جاء كاستجابة للتغيرات و التطورات في مهام و دور الدولة.

لقد سبقت الجزائر العديد من الدول في تطبيق اصلاح المالية العامة عن طريق ما يسمى بعصرنة الأنظمة و الميزانية ، وعصرنة الأنظمة المحاسبية للدولة.

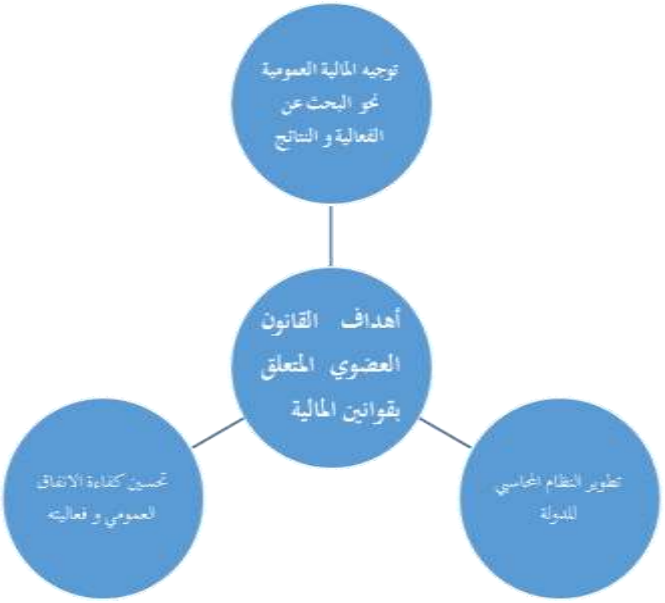
و تتمثل أهم محاور الإصلاح في ما يلي:

- تفعيل إدارة قائمة على النتائج بدلا من إدارة وسائل،
- استحداث مفهوم ميزانية البرامج و مفهوم حوار التسيير ،
- نظرة متعددة السنوات لتسيير النفقات العمومية،
- اعتماد اصلاح قائم على مساءلة و مسؤولية المسيرين و مراقبة و تقييم الأداء ،
- حرية أكبر للمسيرين مع الزامية تقديم حصيلة و نتائج تسييرهم و مستوى النجاعة،
- استحداث أحكام تتعلق بالمحاسبة العمومية.

من بين الأهداف الأساسية و الاستراتيجية التي يسعى الى تحقيقها تحديث نظام المالية العمومية هو الدفع بعجلة التنمية و الازدهار في مختلف المستويات، و بالتالي فالقانون العضوي يمثل الاطار العام الذي يهدف الى عصرنة التسيير العمومي و معالجة مختلف المشاكل و إصلاحها.

و تتمثل الأهداف المراد تحقيقها في ما يلي:

الشكل1: أهداف القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية



المصدر: من اعداد الباحثين.

جاء القانون العضوي بعدة أهداف ولتحقيقها ارتكز على محاور رئيسية تمكنه من إصلاح وإعطاء طابع جديد للمالية العامة. كما أنّ لهذا القانون توجهات نحو تجسيد مبادئ الحكامة باعتبارها تدل على الحكم الراشد الذي يحقق أسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وصدق ودعم روح المشاركة في اتخاذ القرارات.

4. الأساس الجديد لميزانية الدولة:

- الميزانية القائمة على البرامج و الأداء:

ان ميزانية الأداء و البرامج هي الموازنة التي توضح البرامج التي تطلب من أجلها الاعتمادات و تكاليف البرامج التي تم اقتراحها من أجل تحقيق الأهداف المختلفة و أيضا مختلف المعطيات المتعلقة بنسب التقدم في التنفيذ. و بالتالي ميزانية الأداء و البرامج تقوم على مفهومين أساسيين:

1. البرامج و المقصود بها ترجمة العمليات الخاصة بالدولة الى برامج محددة بدقة و قابلة للتطبيق،
2. الأداء أي وضع مقاييس لقياس الأداء من شأنها أن تسهل الحكم على نجاعة التطبيق.

كما نصت المادة الخامسة من القانون العضوي على أن قانون المالية يتوقع و يرخص لسنة مالية مجموع الإيرادات و النفقات بهدف تحقيق البرامج الموضوعة بما يتماشى مع الأهداف المحددة و النتائج المتوقعة. كما نصت المادة 78 من القانون العضوي الجديد على أن وحدة تنفيذ الاعتمادات هي البرامج و بالتالي فميزانية الأداء و البرامج تسعى الى ربط الاعتمادات (الشباكي،لمغني، 2020) بتحقيق الأهداف إضافة الى أنها أداة أساسية لاتخاذ القرارات عن طريق المفاضلة بين البرامج المتاحة و بالتالي فيمكن القول بأنها تجمع بين العناصر الثلاثة لميزانية الدولة من تخطيط، تنفيذ و رقابة. (الزبيدي، 2015)

الجدول1 : مقارنة بين دورة الميزانية في القانون 17/84 والقانون العضوي لقوانين المالية رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018

دورة الميزانية	مراحل الإعداد الميزانية وفق القانون 17/84	مراحل إعداد الميزانية وفق القانون العضوي للقوانين المالية
مرحلة إعداد الميزانية	إعداد وتحضير الميزانية يتم وفق منظور سنوي	إعداد وتحضير الميزانية يتم وفق منظور متعدد السنوات
	هيكلة الميزانية مقسمة على أساس طبيعة النفقة	الميزانية في إطار القانون العضوي مقسمة إلى برامج وبرامج فرعية وأنشطة
مرحلة التصويت على الميزانية على مستوى البرلمان	التصويت الحالي على قانون المالية والميزانية يتم حسب الأبواب والمواد	أصبح التصويت على قانون المالية والميزانية يتم على أساس البرامج
	مدونة الميزانية منفصلة (التسيير والتجهيز)	مدونة الميزانية موحدة (التسيير والتجهيز)
مرحلة الرقابة على الميزانية	الرقابة الممارسة حاليا هي الرقابة الحسابية	الرقابة على الأداء

المصدر: (بن موسى، صابة، 2020)

- الاطار الميزانياتي المتوسط المدى:

الاطار الميزانياتي المتوسط المدى هو أداة برمجة منزلقة من سنة الى أخرى، على مدى ثلاث سنوات في المجمعات الكبرى. و يتضمن هذا الاطار في وثيقة تعكس وضعية السنة المعتبرة و كذا للسنتين الموالييتن تقديرات الإيرادات و النفقات و الرصيد الناتج عن ميزانية الدولة و المديونية العامة، عند الاقتضاء و ذلك وفقا لاطار الاقتصاد الكلي و الوضعية المالية للخزينة خصوصا (المادة 03 الجريدة الرسمية العدد 71، 2020).

يهدف الاطار الموازناتي المتوسط المدى الى:

- تعزيز توازن الاقتصاد الكلي و الانضباط الميزانياتي،
- تحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات على أساس الخيارات الاستراتيجية للحكومة،
- تعزيز التقدير الميزانياتي،
- ترشيد النفقات العمومية (لجريدة الرسمية العدد 71، 2020).

- تأثير القانون العضوي على المحاسبة العمومية يشمل عدة جوانب:

أ. يمكن تقسيم مدونة الحسابات الجديدة إلى ثلاث مجموعات أساسية على النحو التالي:

هذه المجموعات الثلاثة تشكل المحور الأساسي لمدونة الحسابات الجديدة وتوفر رؤية شاملة حول وضع المنظمة المالي.

1. المجموعة الأولى: تشمل حسابات الميزانية المرقمة من 1 إلى 5،
2. المجموعة الثانية: تتضمن حسابات التسيير والصنف 6 و 7،
3. المجموعة الثالثة: تشمل التزامات الدولة خارج الميزانية بالرقم 8.

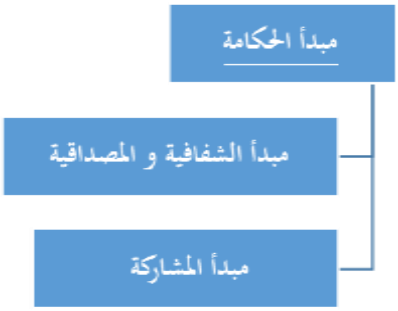
ب. محاسبة الحقوق و الالتزامات المثبتة: تم استحداث نظام لمحاسبة الحقوق والالتزامات المثبتة بناءًا على أساس الاستحقاق ومستوحى من المعايير الدولية. تم تبني 17 معيارًا دوليًا في المرحلة الأولى لتحقيق هذا

الهدف.هذا المفهوم يعكس التزام الدولة بتبني معايير الحوكمة والمحاسبة الدولية لضمان الشفافية والمساءلة. وباعتباره مستوحى من المعايير الدولية، يمكن اعتباره خطوة إيجابية نحو تحسين المعايير المحاسبية وتوحيد الممارسات المالية مع الممارسات الدولية المعترف بها.

ت. الحساب العام للدولة يُعدّ من العناصر المهمة في المحاسبة العمومية. يتضمن الحساب العام الميزانية العامة بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى. ويراجع ويصادق عليه من قبل مجلس المحاسبة برفق بمشروع قانون تسوية الميزانية للسنة السابقة.هذه الخطوة تعكس إجراءات الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية للدولة، حيث يتم تقديم التقارير المالية والميزانيات للمراجعة والموافقة من قبل هيئة خارجية، وهي مجلس المحاسبة. ويتم ذلك برفق بمشروع قانون تسوية الميزانية للسنة السابقة، مما يُعزز مستوى الشفافية والإفصاح المالي للدولة.

5. تجسيد مبدأ الحكامة عند اعداد واعتماد قانون المالية

ان مفهوم الحكامة يكتسي أهمية بالغة حيث يعتبره العديد من الباحثين عاملا أساسيا في اصلاح الدولة والتسيير العمومي وأداة لتحقيق التنمية (السعيد،رشيد و لحرش،كريم، 2009). فالجزائر و من خلال هذه الإصلاحات فهي تهدف الى مواكبة التوجهات العالمية التي تتعلق بالمالية العامة و يتحقق ذلك من خلال تبني و تطبيق مفهوم الحكامة المالية.



فالجزائر من خلال القانون العضوي رقم 18-15 تسعى الى تجسيد أهم مبدأ من مبادئ الحكامة و هو مبدأ الشفافية في تسيير ميزانية الدولة، و هذا ما تؤكده المادة التاسعة و بالضبط الفقرة الخامسة حيث نص مضمونها على "ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العامة"، و ما يمكن ملاحظته و نجده من خلال القانون العضوي الجديد أنه تم اعتماد تصنيف جديد في قانون المالية حيث تم الانتقال من الهيكلة الثنائية الى التقسيم

الرباعي إضافة الى استحداث و فتح الحسابات الخاصة بالخزينة. و يعتبر هذا التصنيف الجديد الذي قام بإلغاء الهيكلة الثنائية شرطا ضروريا لارساء و تعزيز مبدأ الشفافية في ميزانية الدولة، و كذا ضمان تسيير فعال لموارد و نفقات الحكومة لمدة تتجاوز السنة و هذا ما بينته المادة الخامسة من القانون العضوي "يتم تأطير ميزانية متوسطة المدى كل سنة من الحكومة بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية في بداية اجراء اعداد قوانين المالية".

و بهدف تحقيق الحكامة على المستوى المالي كان لا بد من تطبيق أيضا مبدأ المشاركة إضافة الى مبدأ الشفافية. فالمشاركة الفعالة من طرف المجتمع و كل الفاعلين تضمن بشكل مباشر تحقيق المساءلة من أجل فتح المجال للمشاركة في اتخاذ القرارات و هذا ما نصت عليه المادة 15 من دستور سنة 2016 " تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي و الفصل بين السلطات و العدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر فيه الشعب عن ارادته و يراقب عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية". و بالتالي يقصد بمبدأ المشاركة مشاركة جميع المجتمع في اتخاد القرار بهدف ضمان تسيير عام فعال للموارد العمومي.

ان مبدأ الديمقراطية التشاركية تعتبر من بين مبادئ الدستور الجزائري حيث يؤكد على ضرورة أن يكون لممثلي الشعب إمكانية حقيقية للمشاركة في اعداد قوانين المالية و ليس فقط عند القيام بالمناقشة، حيث يجب عليها توسيع مجال المشاركة الى هيئات أخرى مثل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، مجلس المحاسبة،... (محمد، 2022)

و إضافة الى ضرورة توفر مبدأ الشفافية و المشاركة في تحقيق الحكامة فلا بد من توفر مبدأ آخر و هو مبدأ المصداقية في كل ما يتعلق بالمالية العمومية من أرقام و معلومات و التي تشكل القاعدة في اتخاذ القرارات. ان تحقيق مبدأ مصداقية الميزانية العمومية يقصد بها أن التقديرات الخاصة بالايرادات و النفقات حقيقية و تعكس صحة التسيير المالي العام.

6. ما مدى تحقيق القانون العضوي 18-15 لقوانين المالية لمتطلبات الحكامة المالية العامة

- غياب المقاربة التشاركية في صياغة القانون العضوي 18-15

من بين ركائز القانون العضوي 18-15 توجيه عملية اتخاد القرار نحو تطبيق مبادئ الحكامة المالية العامة ، حتى تصبح طريقة اعداد و اتخاذ القرار و تنفيذه يتجه في اتجاه تحقيق الفعالية و الرفع من الأداء استنادا على مبادئ الحكامة المالية العامة و المتمثلة في المعايير السابقة الذكر مثل الشفافية و الديمقراطية التشاركية.

و لكن ما يمكن ملاحظته من خلال محتوى التطبيق الفعلي للقانون العضوي هو غياب جانب المشاركة في مضمونه و التي ظهرت كنتيجة لتأثرها بعوامل متعلقة بطبيعة وبيئة النظام السياسي الجزائري ، فمشاركة البرلمان والمجتمع المدني في تجسيد الحكامة المالية العمومية تبقى رهينة إرادة السلطة السياسية، بالنظر لكونها تقوم على مبدأ الاستقلالية التي تجعل طبيعة النظام السياسي وتفاعلاته في جعلها شكلية.

- استمرار هيمنة السلطة التنفيذية على المجال المالي مؤشر لغياب الشفافية

استمرار تحكم السلطة التنفيذية بالقرار المالي العمومي هو نتيجة لضعف باقي الفاعلين من جهة، إضافة الى نقص الوسائل و المعطيات اللازمة لتفعيل و تنمية دور الفاعلين، فمشاركة المجتمع افي صناعة القرار المالي العام ضعيفة جدا حسب التقارير الدولية.

ان الحكومة تمتع بوضع احتكاري للمعطيات المتعلقة بالمالية العمومية تضمن تفوقها المؤكد امام البرلمان أو المجتمع المدني اللذين يبقيان في حالة عجز عن تعبئة خبرة مضادة للخبرة الحكومية في المجال المالي، الأمر الذي يجعل المعلومات التي تتاح لهما تفقد قيمتها، وتجعل من الشفافية وعدمها سواء بناء على منطق النتائج الذي تم تأسيس التسيير المالي العمومي عليه. (أكحل،محمد، 2021)

خلاصة:

ان الهدف من القانون العضوي الجديد هو اجراء انتقال نوعي في طريقة التسيير المال العام و لكن لا تستطيع الجزائر الوصول الى نجاعة التسيير الا اذا استطاعت تعزيز تطبيق أهم متطلبات الحكامة المالية. و بالتالي لا بد من معالجة مختلف الإشكاليات عن طريق إرساء بعد المقاربة التشاركية لاتخاد القرار المالي، بواسطة مشاركة البرلمان و المجتمع المدني كمساهمين في المجال المالي.

يعتبر مبدأ الشفافية إضافة الى المصداقية عاملين أساسيين يساهمان في حماية المال العام، تطوير التسيير العام و محاربة الفساد الإداري والمالي، إضافة الى تعزيز المساءلة التي لا نستطيع تطبيقها في ظل غياب الشفافية و الديمقراطية التشاركية و هذا ما يؤدي الى صعوبة إمكانية الانتقال التحولي للتسيير بالنتائج.

المراجع:

أكحل، محمد. (01 جوان , 2022). المشاركة كآلية لتحقيق حكامة المالية العامة مع إشارة لحالة الجزائر. *مجلة الدراسات الحقوقية المجلد 09 العدد* ، 173.

أكحل،محمد. (2021). القانون العضوي 15-18 ورهان حكامة التسييري المالي العمومي في الجزائر. *مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، 06*(04)، 733.

السعيد،رشيد، و لحرش،كريم. (2009). *الحكامة الجيدة و متطلبات التنمية البشرية المستدامة*. المغرب: طوب بريس.

المادة 03. المرسوم التنفيذي رقم : 335-20 املؤرخ يف 22 نوفمرب 2020. *حيدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى*.

د مليكة حفيظ الشباكي و د مغني نادية :موازنةة البةراما و أألداء كمةدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، (2020). موازنة البرامج و الأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر. *مجلة الادارة و التنمية للأبحاث و الدراسات*، صفحة 412.

صابة،أمين : كمال، بن موسى. (2020). دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 81-81 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر. *املجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية وإلانسانية، 08*(01).

علي جاسم عبد الباسط الزبيدي. (2015). *المالية العامة للدولة و الموازنة العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها*. 163: المكتب الجامعي الحديث.

الجريدة الرسمية رقم 73. (2020). المرسوم التنفيذي رقم : 335-20 المؤرخ في 22 نوفمبر2020. *يحدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى*.

القانون العضوي لقوانين المالية رقم 18-15. (2020). المادة 38.

مديرية المالية. (مارس, 2023). *الاطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالإصلاح الميزانياتي*. تاريخ الاسترداد 08 جانفي, 2024، من https://services.mesrs.dz/download/DF/Dispositif_l%C3%A9gislatif_et_r%C3%A9glementaire_relatif_%C3%A0_la_r%C3%A9forme_budg%C3%A9taire_ar.pdf